



Al-Manara University

جامعة المنارة

Faculty of Business Administration

كلية إدارة الأعمال

“Banking Management”

Chapter 2 – PART 2

ميزانية المصارف التجارية – استخدامات مصادر التمويل

Bank Balance Sheet – Uses of Funds”

Lect. Hadi KHALIL

Email: hadi.khalil@hotmail.fr

• تم تحديد المصادر الرئيسية للأموال ، لذلك يمكن الآن مناقشة استخدامات البنوك للأموال. تشمل الاستخدامات الأكثر شيوعًا للأموال من قبل البنوك ما يلي:

- النقد
- القروض المصرفية
- الاستثمار في الأوراق المالية
- بيع الأموال الفيدرالية
- اتفاقيات إعادة الشراء
- قروض اليورو دولار
- الأصول الثابتة

النقدية Cash:

• يجب أن تحتفظ البنوك ببعض النقد كاحتياطات لتلبية متطلبات الاحتياطي التي يفرضها البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي). تحتفظ البنوك أيضاً بالنقد للحفاظ على بعض السيولة ولتلبية أي طلبات سحب من قبل المودعين. نظرًا لأن البنوك لا تكسب دخلاً من النقد، فإنها تحتفظ فقط بالقدر الضروري من النقد للحفاظ على درجة كافية من السيولة. يمكنهم الاستفادة من مصادر مختلفة للحصول على أموال مؤقتة، وبالتالي لا يهتمون بشكل مفرط بالحفاظ على الاحتياطات الفائضة.

• تحتفظ البنوك بالنقد في خزائنها وفي بنك الاحتياطي الفيدرالي. يعتبر Vault cash مفيداً لاستيعاب طلبات السحب من قبل العملاء أو يمكن اعتباره كجزء من الاحتياطات القانونية Minimum Reserve، بينما يمثل النقد المحتفظ به في البنوك الفيدرالية الاحتياطية الجزء الأكبر من الاحتياطات القانونية. يفرض الاحتياطي الفيدرالي أن تحتفظ البنوك بالاحتياطات المطلوبة لأنها توفر وسيلة يمكن من خلالها أن يتحكم الاحتياطي الفيدرالي في المعروض النقدي. بالطبع تعتمد الاحتياطات المطلوبة لكل بنك على مكونات ودائعه.

القروض Loans:

- الاستخدام الرئيسي لأموال البنك هو القروض. يمكن تنوع شكل و مبلغ القرض واستحقاقه وفقاً لاحتياجات المقرض:
- أنواع قروض الشركات:

(1) قرض رأس المال العامل: Working Capital :

- هو نوع شائع من قروض الشركات (يسمى أحياناً Self-liquidating Loan)، وهو مخصص لتمويل العمليات التجارية الجارية. بالتأكيد هناك فجوة بين الوقت الذي تحتاج فيه الشركة إلى النقود لشراء المواد الخام المستخدمة في الإنتاج والوقت الذي تتلقى فيه التدفقات النقدية من مبيعات المنتجات النهائية. يمكن لقرض رأس المال العامل أن يدعم الأعمال التجارية حتى الوقت التي يتم فيه استقبال الدفعات النقدية كافية. عادة ما تكون هذه القروض قصيرة الأجل ، ولكن قد تكون هناك حاجة إليها من قبل الشركات بشكل متكرر.

(2) القرض الآجل Term Loan:

• تقدم البنوك أيضًا قروضًا لأجل طويل، والتي تُستخدم في بالدرجة الأولى لتمويل شراء الأصول الثابتة مثل الآلات. مع القرض الآجل، يتم إقراض مبلغ محدد من الأموال لفترة زمنية محددة ولغرض محدد. قد تكون الأصول المشتراة بالأموال المقترضة بمثابة ضمان جزئي أو كامل للقرض. تتراوح آجال استحقاق القروض لأجل عادة من 2 إلى 5 سنوات وأحيانًا تصل إلى 10 سنوات.

• عادة ما تفرض البنوك التي تقدم قروضًا لأجل شروطًا وقائية Protective Covenants، والتي تحدد شروطًا معينة على المقترض قد تحمي البنك من التخلف عن سداد القرض. على سبيل المثال، قد يحدد البنك حدًا أقصى لأرباح الأسهم التي يمكن للمقترض أن يدفعها لمساهميها كل عام. تهدف هذه الشروط إلى ضمان حصول المقترض على نقود كافية لسداد قرضه في الوقت المحدد.

القروض Loans – القرض الأجل Term Loan:

يمكن جدولة دفعات سداد القروض لأجل بحيث يقوم المقترض بسداد دفعات دورية ثابتة على مدى فترة القرض. وكبديل آخر، يمكن للبنك أن يطلب بشكل دوري مدفوعات الفائدة فقط، مع سداد أصل القرض في مبلغ مقطوع واحد (Balloon) في تاريخ محدد في المستقبل. يُعرف هذا باسم القرض Bullet.

يمكن أيضًا استخدام أنواع أخرى من طرق الدفع هذه. على سبيل المثال، قد يتم دفع جزء من القرض على مدى عمر القرض بينما يتم تغطية الجزء المتبقي بدفعة Balloon.

القروض Loans – قرض الآجار Lease Loan – خط الائتمان الغير ملزم Informel line of credit

(3) قرض الآجار Lease Loan :

كبديل لتقديم القرض الآجل، قد يفضل البنك شراء الأصول وتأجيرها للشركة المحتالمقترضة. هذه الطريقة، المعروفة باسم قرض الإيجار المباشر، مناسبة بشكل خاص عندما ترغب الشركة في تجنب إضافة المزيد من الديون إلى ميزانيتها العمومية. نظرًا لأن البنك هو مالك الأصول ، فيمكنه بالتالي أن يخضعها لمخصصات الاهتلاك و هذا يحقق وفورات ضريبية له.

(4) خط الائتمان غير ملزم Informel Line of credit

يعتبر هذا النوع من القروض الأكثر مرونة، بموجبه يتم السماح للشركة بالاقتراض حتى سقف محدد خلال فترة زمنية محددة. هذا يفيد الشركات التي قد تواجه حاجة مفاجئة للأموال ولكنها لا تعرف بالضبط متى. عادة ما يتم تعديل معدل الفائدة المفروضة على الأموال المقترضة وفقًا لمعدلات السوق السائدة. البنوك ليست ملزمة قانونًا بتقديم الأموال للشركات المقترضة، لكنها عادة ما تحترم وعدها لتجنب الإضرار بسمعتها.

القروض Loans – خط الائتمان المتجدد Revolving line of credit:

(5) خط الائتمان المتجدد Revolving Line of credit:

هناك نوع آخر من القروض وهو الخط الائتمان المتجدد، هنا يلتزم البنك بإقراض حد معين من الاموال خلال فترة زمنية محددة (عادة أقل من خمس سنوات). نظراً لأن البنك ملتزم بتوفير الأموال عند الطلب ، فإنه عادةً ما يفرض رسوم على الشركات المقترضة (حوالي نصف 1 بالمائة) على أي أموال غير مسحوبة.

(6) القرض التشاركي Loan Participation

قد ترغب بعض الشركات الكبيرة في اقتراض مبلغ كبير من الأموال أكثر مما يرغب أي بنك فردي في تقديمه. لاستيعاب هذا القرض وعدم تفويت الفرصة، قد تتفق العديد من البنوك على تجميع أموالها المتاحة وهذا ما يسمى باسم القرض التشاركي.

القروض Loans – القرض التشاركي Loan Participation:

يتم اختيار أحد البنوك المشاركة ليعمل كبنك رئيسي lead bank والذي يقوم بعمليات التوثيق، والصرف، وهيكله مدفوعات القرض. يتمثل الدور الرئيسي للبنوك الأخرى في توفير الأموال التي يوجهها البنك الرئيسي إلى المقرض.

قد لا يدرك المقرض أبداً أن البنوك الأخرى قد قدمت الأموال. عند استلام مدفوعات الفائدة، ينقل البنك الرئيسي المدفوعات إلى البنوك المشاركة الأخرى بما يتناسب مع المبالغ التي قدموها. يتلقى البنك الرئيسي رسوماً لقاء قيامه بخدمة القرض بالإضافة إلى حصته من مدفوعات الفائدة.

من المتوقع أن يضمن البنك الرئيسي سداد المقرض للقرض. ومع ذلك، لا يُطلب عادةً منه أي ضمان لمدفوعات الفائدة. وبالتالي فإن جميع البنوك المشاركة معرضة لمخاطر الائتمان (التخلف عن السداد).

(7) قرض الرفع المالي Leverage buyout loan :

تمول بعض البنوك التجارية عمليات الاستحواذ بالرافعة المالية (LBOs) ، حيث تعتمد مجموعة الإدارة أو الشركة في الغالب على الديون لشراء أسهم شركة أخرى. تطلب الشركات تمويل من نوع LBO لأنها تدرك أن القيمة السوقية لبعض الأسهم منخفضة للغاية Undervalued .

تقوم الجهات الإشرافية على البنوك عادة بمراجعة مقدار التمويل المصرفي المقدم إلى الشركات المقترضة التي تتمتع بدرجة عالية نسبيًا من الرافعة المالية. هذه القروض ، المعروفة باسم المعاملات عالية الاستدانة (High Leveraged Transactions (HLTs) ، يحددها الاحتياطي الفيدرالي على أنها ائتمان ينتج عنه نسبة الديون إلى الأصول بما لا تقل عن 75 في المائة. عادة ما يتم تقديم HLTs من قبل بنك تجاري كبير يوفر 10 إلى 20 في المائة من التمويل، بينما تشارك المؤسسات المالية الأخرى من خلال توفير ما تبقى من 80 إلى 90 بالمائة من الأموال المطلوبة.

(8) القروض الاستهلاكية Consumer Loan :

تقدم البنوك التجارية للأفراد قروضًا لتمويل مشترياتهم من السيارات والمنتجات المنزلية. تتطلب هذه القروض من المقترضين إرجاع القرض بشكل دفعات دورية بمرور الوقت.

توفر البنوك أيضًا بطاقات ائتمان للمستهلكين، هذا يمكنهم من شراء سلع مختلفة دون الحاجة إلى إعادة تقديم طلب للحصول على ائتمان في كل عملية شراء. يتم تعيين حد أقصى لحاملي بطاقات الائتمان بناءً على دخلهم ونوع وظيفتهم، وقد يتم فرض رسوم سنوية ثابتة على حاملي هذه البطاقات لأنه غالبًا ما تتضمن هذه الخدمة اتفاقية مع VISA أو MasterCard. إذا دفع المستهلكون الرصيد كل شهر، فلن يتم تحميلهم بمعدل فائدة. لكن عادة ما تكون معدلات الفائدة على أرصدة بطاقات الائتمان في بعض الأحيان حوالي ضعف سعر الفائدة المفروضة على قروض الشركات.

القروض Loans – القروض الاستهلاكية Consumer Loans:

لا بد من التذكير أن تقييم الجدارة الائتمانية لمقدم الطلب أسهل بكثير في القروض الاستهلاكية مقارنة بقروض الشركات. فعادة ما يكون التدفق النقدي للفرد أبسط وأكثر قابلية للتنبؤ به من التدفق النقدي للشركة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن متوسط مبلغ القرض للفرد صغير نسبيًا ، مما يتطلب تحليل ائتماني أقل تفصيلاً.

نظرًا لهذه الأسباب تسعى العديد من البنوك التجارية إلى تقديم هذه الأنواع من القروض كوسيلة لزيادة أرباحها. الطريقة الأكثر شيوعًا لزيادة هذه القروض هي استخدام قواعد أكثر تساهلاً عند تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء المحتملين. ومع ذلك، هناك مفاضلة واضحة بين العائد المحتمل والتعرض لمخاطر الائتمان. عندما تواجه البنوك التجارية زيادة في حالات التخلف عن السداد على قروض بطاقات الائتمان والقروض الشخصية الأخرى، فإنها تستجيب من خلال زيادة شدة معاييرها لتقديم مثل هذه القروض. يؤدي هذا إلى تقليل تخصيص الأموال لقروض بطاقات الائتمان، مما يقلل أيضًا من العوائد المحتملة للبنك. عندما ضعف الاقتصاد خلال أزمة الائتمان في عامي 2008 و 2009، على سبيل المثال، رفعت العديد من البنوك معاييرها لقروض بطاقات الائتمان وخفضت كمية الائتمان التي تسمح للمستهلكين بالحصول عليها.

9) القروض العقارية Real Estate Loan

النوع الأخير من القروض هي القروض العقارية. ويمكن أن تكون هذه القروض لأغراض سكنية، وعادة ما يكون تاريخ استحقاقها من 15 إلى 30 عامًا، وهناك أيضًا قروض عقارية قصيرة الأجل مع سداد من نوع Balloon البالون. تكون هذه القروض مكفولة بالعقار الذي تم شراؤه بها. خلال فترة التوسع الاقتصادي في الفترة 2004-2006، عرضت العديد من البنوك قروضًا لمشتري المنازل بمعايير ائتمانية جدا متساهلة. تم منح هذه القروض العقارية عالية المخاطر Sub-primes لمشتري المنازل الذين لديهم دخل منخفض نسبيًا أو ديون مرتفعة. تشجعت البنوك التجارية لإعطاء هذه القروض عالية المخاطر لأنها قد تفرض رسومًا مسبقة ومعدلات فائدة أعلى وذلك للتعويض عن مخاطر التخلف عن السداد. الأساس في ذلك هو تقديرهم الخاطئ بأن قيمة العقارات ستستمر في الارتفاع، وبالتالي فإن العقار الذي يدعم القرض سيكون بمثابة ضمان كافي له.

في عام 2008، كان هناك العديد من حالات التخلف عن السداد على القروض العقارية. اعتبارًا من كانون الثاني 2009، كان حوالي 10 في المائة من جميع مالكي المنازل الذين لديهم قروض عقارية متأخرين عن مدفوعاتهم أو يخضعون لحجز الرهن. اضطرت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى الاستحواذ على ملكية العديد من المنازل، مما أدى إلى زيادة المعروض من المنازل في سوق العقارات. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار المنازل بشكل كبير، مما قلل من قيمة الضمانات للقروض التي استردتها البنوك. وهكذا ما ترك تأثير سلبي على البنوك التي قدمت هذه النوع من القروض.

كما تقدم البنوك التجارية قروضًا عقارية تجارية، مثل قروض لبناء مراكز تسوق. بشكل عام تطلب البنوك معايير أكثر صرامة للمقترضين للسماح لهم للحصول على قروض العقارات التجارية. ولهذا السبب، كان معدل التخلف عن السداد على القروض العقارية التجارية المقدمة من البنوك التجارية منخفضًا مقارنة بمعدل التخلف عن السداد على القروض السكنية خلال أزمة الائتمان.

تلجأ البنوك عادة إلى شراء أنواعاً مختلفة من الأوراق المالية. تتمثل إحدى ميزات استثمار الأموال في الأوراق المالية بدلاً من القروض في أن الأوراق المالية تميل إلى أن تكون أكثر سيولة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك الاستثمار بسهولة في الأوراق المالية في حين أن هناك حاجة إلى مزيد من الموارد لتقييم المتقدمين للحصول على القروض وقروض الخدمة. ومع ذلك، فإنهم يتوقعون عادة تحقيق معدلات عائد أعلى على الأموال المستخدمة في تقديم القروض.

(1) الأوراق المالية الحكومية وأوراق الوكالات Treasury and Agencies Securities

(2) السندات المحلية وسندات الشركات

(3) الأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية Mortgages-Backed Securities

الاستثمارات في الأوراق المالية **Investment in Securities**:

1) الأوراق المالية الحكومية وأوراق الوكالات:

تشتري البنوك سندات الخزينة وكذلك الأوراق المالية الصادرة عن وكالات الحكومة الفيدرالية. يمكن بيع الأوراق المالية للوكالات الحكومية في السوق الثانوية، لكن السوق ليس نشطاً كما هو الحال بالنسبة لسندات الخزينة.

عادة ما يتم إصدار الأوراق المالية من قبل الوكالات الفيدرالية ، مثل الرابطة الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري (Fannie Mae) والمؤسسة الفيدرالية لقروض الرهن العقاري (Freddie Mac). تستخدم الأموال التي تتلقاها الوكالات الفيدرالية التي تصدر هذه الأوراق المالية لشراء القروض العقارية من مختلف المؤسسات المالية. هذه الأوراق المالية لها آجال استحقاق يمكن أن تتراوح من شهر واحد إلى 25 سنة.

وهي سندات مصدرة من الشركات والبلديات المحلية في المدن. على الرغم من أن سندات الشركات معرضة لمخاطر الائتمان، إلا أنها توفر عائداً أعلى من سندات الخزنة أو الأوراق المالية للوكالات الحكومية.

تُظهر السندات البلدية درجة معينة من المخاطر ولكنها يمكن أن توفر أيضاً عائداً جذاباً للبنوك، خاصةً عند النظر في الإقرار بعد الضرائب لأن دخل الفوائد المكتسب من الأوراق المالية المحلية معفى من الضرائب الفيدرالية.

تقوم البنوك بشراء الأوراق المالية ذات الدرجة الاستثمارية فقط Investment Grade، والتي تم تصنيفها على أنها "متوسطة الجودة" أو أعلى من قبل وكالات التصنيف Rating Agency.

(3) الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية:

عادة ما تشتري البنوك الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (MBS) Mortgage-Backed Securities والتي تمثل حزم من القروض العقارية. تميل البنوك إلى شراء القروض العقارية ضمن "شريحة" معينة مصنفة على أنها ذات مخاطر منخفضة نسبيًا. خلال أزمة الائتمان في عامي 2008 و 2009، كان هناك العديد من حالات التخلف عن السداد على الرهون العقارية ضمن الشرائح التي تم منحها تصنيفات عالية من قبل وكالات التصنيف. ونتيجة لذلك، تعرضت البنوك التي استثمرت في MBS لخسائر خلال أزمة الائتمان. يصعب قياس القيمة السوقية لـ MBS في أي بنك لأنها غير متجانسة الأسواق كما أن الصفقات عليها تجري بين الأطراف لا يتم إجراؤها من خلال الأسواق الثانوية المنظمة. وبالتالي يمكن أن يكون لدى بنكين نسبة متساوية من أصولهما المصنفة على أنها MBS، لكن MBS لبنك واحد قد يكون أكثر خطورة من MBS للبنك الآخر.

الأموال الفيدرالية المباعة Federal Funds Sold - اتفاقيات إعادة الشراء Repurchasement Agreement

الأموال الفيدرالية المباعة Federal Funds Sold:

غالبًا ما تقرض بعض البنوك الأموال لبنوك أخرى في سوق الأموال الفيدرالية. سيتم إعادة الأموال المباعة أو المقرضة (مع الفائدة) في الوقت المحدد في نص اتفاقية القرض. عادة ما تكون فترة القرض قصيرة جدًا ، مثل يوم أو بضعة أيام. تعتبر البنوك الصغيرة من مقدمي الأموال في سوق الأموال الفيدرالية. إذا تم تنفيذ المعاملة من قبل وسيط، فإن تكلفة المقرض على قرض الأموال الفيدرالية أعلى قليلاً من عائد المقرض لأن الوسيط للطرفين يفرض رسومًا على المعاملة.

اتفاقيات إعادة الشراء Repurchasement Agreement

تذكر أنه، من وجهة نظر المقرض، تتضمن معاملة اتفاقية إعادة الشراء إعادة شراء الأوراق المالية التي كان قد باعها سابقًا. من وجهة نظر المقرض، يمثل Repo بيعًا للأوراق المالية التي اشتراها سابقًا. يمكن للبنوك أن تعمل كمقرض عن طريق شراء ممتلكات الشركة من سندات الخزينة ثم بيعها مرة أخرى في تاريخ لاحق. يوفر هذا أموالًا قصيرة الأجل للشركة ، ويتم ضمان قرض البنك بهذه الأوراق المالية.

أموال Euro-Dollar

تقدم فروع البنوك الأمريكية الموجودة خارج الولايات المتحدة، وكذلك بعض البنوك المملوكة للأجانب، قروضًا مقومة بالدولار للشركات والحكومات. هذه ما يسمى بقروض اليورو دولار وهي كما ذكرنا تعتبر من الاستخدامات الشائعة لأن الدولار يستخدم بشكل متكرر في المعاملات الدولية. قروض اليورو دولار قصيرة الأجل ومحددة بمبالغ كبيرة ، مثل مليون دولار أو أكثر.

الأصول الثابتة

يجب أن تحتفظ البنوك بقدر من الأصول الثابتة ، مثل مباني المكاتب والأراضي، حتى تتمكن من إجراء عملياتها التجارية.

الأهمية النسبية لاستخدامات مصادر التمويل المصرفية:

يوضح الشكل التالي استخدامات البنوك لمصادر أموالها. كما نلاحظ تشكل القروض بجميع أنواعها حوالي 59 في المائة من أصول البنوك بينما تمثل الأوراق المالية حوالي 27 في المائة.

يختلف توزيع الأصول للبنوك حسب أنواعها. على سبيل المثال ، تميل البنوك الصغيرة إلى الحصول على قدر كبير نسبياً من القروض العائلية والأوراق المالية الحكومية ؛ البنوك الكبرى لديها مستوى أعلى من قروض الشركات (بما في ذلك القروض الممنوحة للشركات الأجنبية).

يشير توزيع استخدامات البنوك للأموال إلى كيفية عمل البنوك التجارية. ومع ذلك، بدأت البنوك في السنوات الأخيرة في تقديم العديد من الخدمات التي لم يتم ذكرها في ميزانيتها العمومية. تختلف هذه الخدمات بشكل ملحوظ عن العمليات التقليدية للبنوك ، والتي تركز في الغالب على توجيه الأموال المودعة إلى أنشطة ذات ارتباط وثيق بالسوق.

الأهمية النسبية لاستخدامات مصادر التمويل المصرفية:

